وقد دفع تردي العلاقات سفير اسرائيل في القاهرة، موشي ساسون، الى الطلب من حكومته ترك منصبه بسبب عدم رغبة المسؤولين المصريين في التعامل معه، فضلاً عن الهجوم المستمر عليه من جميع اجهزة الاعلام المصرية[٢٢]. وقد عبّر بعض المسؤولين الاسرائيليين عن قلقهم البالغ ازاء الحال الذي وصلت اليه علاقاتهم مع مصر. ولهذا طلب عضو الكنيست عن الليكود، ميخائيل ايتان، في ١٩٨٧/١٢/٢، عقد جلسة خاصة للكنيست للبحث في تدهور العلاقات مع مصر، معلقاً بالقول انه منذ عقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في عمّان، أعادت مصر فتح مكاتب م.ت.ف. وفرضت قيوداً على التجارة مع اسرائيل، اضافة الى الحملة التحريضية ضد اسرائيل في الصحف المصرية.

ومن العوامل التي اثّرت في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، أيضاً، استمرار مصر في تأكيد التزامها بالأمن القومي العربي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، موضحة ان اتفاقية السلام مع اسرائيل لا تضع قيوداً على مصر في هذا المجال. وقد ورد هذا التأكيد على لسان الرئيس المصري، حسني مبارك، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، مضيفاً ان اتفاقية السلام مع مصر ليست ضد سوريا، أو القضية الفلسطينية، وان ما يشاع عن ان الاتفاقية قد ألغت التزامات مصر العربية ما هو الاّ مزايدات وكلام خاطىء[٢٣]. وقد تبلور ذلك في الواقع العملي في التهديد المصري الصريح، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤، بالغاء اتفاقية السلام مع اسرائيل، في حال تنفيذ اسرائيل لتهديداتها بمهاجمة الصواريخ السعودية. فقد أكد الرئيس مبارك ان تهديد اسرائيل بالاعتداء على السعودية أمر خطير سوف ينسف السلام بأكمله، اذا وقع الهجوم[٢٤].

اكثر من ذلك، تُعتبر اسرائيل، في المفهوم الاستراتيجي المصري، العدو الرئيس ومصدر الخطر الاساسي الذي يهدد الامن القومي المصري. وقد عبّر عن هذا المفهوم نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والانتاج الحربي، المشير عبدالحليم ابو غزالة، في جلسة مغلقة للجنة الدفاع في مجلس الشعب، دعي اليها ممثلو صحف المعارضة، شريطة ان لا ينشروا الاّ البيان الرسمي الصادر عن اللجنة. الاّ ان صحيفة «الأهالي» لم تتقيد بالشرط، وأوردت، في طبعتها الأولى، تفاصيل عن مداخلة ابو غزالة، أكدت العداء المصري ـ الاسرائيلي وقوله ان تعاوناً بين مصر وسوريا كفيل بانزال هزيمة ساحقة بالقوات الاسرائيلية. وقد استدعى نشر هذه التفاصيل تدخل السلطات الرسمية لاستبدال الطبعة الأولى بأخرى حذفت منها تصريحات ابو غزالة[٢٥]. وعلى الرغم من ذلك، فقد احدثت التصريحات تخوّفاً في اسرائيل دفع رئيس الوزراء، شامير، الى ابلاغ استيائه الى الادارة الاميركية، في اثناء زيارته لواشنطن، في آذار (مارس) ١٩٨٨، ومؤكداً ان التزام مصر باتفاقية الدفاع العربي المشترك موجّه، أساساً، ضد اسرائيل[٢٦].

وفي اطار المفهوم الاستراتيجي للقوات المسلّحة المصرية، يندرج، أيضاً، تأكيد خبير الاستراتيجية في اكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، اللواء أحمد شوقي الحفني، من ان اسرائيل سوف تظل الجبهة التي تشكل تهديداً لمصر خلال الثلاثين عاماً المقبلة على الأقل، وان الاحداث التي تمرّ بها المنطقة أظهرت ان التهديد الرئيس الذي تواجهه مصر يأتي من الجبهة الشرقية[٢٧].

وتُوّج الاتجاه العام هذا بصدور حكم من المحكمة الدستورية العليا يقضي بعدم دستورية النص الوارد في قانون الاحزاب السياسية الذي يشترط الموافقة على معاهدة السلام مع اسرائيل، حيث أُسقط هذا النص، وأصبح للاحزاب المصرية الجديدة الحرية في رفض الالتزام بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية[٢٨].